المخدرات الرقمية من منظور جنائي

م.د. محمد عبدالكريم حسين
جامعة القلم/ كلية القانون
Muhammed.forensic@alqalam.edu.iq

المستخلص

في ظل التطورات الهائلة في شتى المجالات بانت جرائم مستحدثة واستخدامات مسيئة للتطور الحاصل في مجال الاتصالات والتقنيات المعاصرة خصوصا مع بروز الذكاء الاصطناعي والخلوة الالكترونية ومن ضمن هذه الآفات المستحدثة انتشار المخدرات الرقمية التي تعد من المشكلات الاجتماعية والقانونية حديثة النشأة والناجمة عن التطور التكنولوجي والتقني ،فالمخدرات الرقمية من الظواهر الغامضة التي بدأت تنخر في عظم الفرد والمجتمع ،اذ انها ظاهرة غير واضحة المعالم من الناحية الجنائية ،اذ تواجه اكتشافها ومكافحتها صعوبات ومعوقات كثيرة ،سيما من الناحية القانونية ، وطريقة تجريمها ونوع العقاب الذي ينبغي ان يحدد ،والية التكييف القانوني الدقيق عند وقوعها وكيفية اثباتها كذلك على خلاف المخدرات التقليدية ،ولا يخفى في هذا السياق ما لهذه الظاهرة من تداعيات اجتماعية وصحية اخذة بالتوسع ،الى جانب التأثيرات الأمنية ومدى المسؤولية القانونية عن تفشي المخدرات الرقمية بين العديد من أفراد المجتمع بغض النظر عن فئات ذلك المجتمع ، بجانب درجة الاهتمام الذي يجب ايلائها لهذه الظاهرة المستحدثة بالتطرق في هذا البحث الى التعريف بالمخدرات الرقمية واثارها والمعوقات التي تواجه مكافحتها وموقف المشرع منها والية معالجتها للخروج بعدد من النتائج والتوصيات في هذا الصدد.

المقدمة

ان انتشار المخدرات الرقمية والتي هي من المشاكل الاجتماعية والقانونية حديثة النشأة والناجمة عن التطور التكنولوجي والتقني، والتي تعتبر من الظواهر الغامضة التي بدأت بنخر عظم الفرد والمجتمع الى جانب المخدرات التقليدية، اذ انها ظاهرة غير واضحة تماماً من الناحية الجنائية حيث تلاقي اكتشافها ومكافحتها صعوبات ومعوقات كثيرة خصوصاً من الناحية القانونية من حيث التجريم والعقاب وكذلك من حيث التكييف القانوني الدقيق اذا ما شكلت جريمة وكذلك صعوبة اكتشاف واثبات هذه الظاهرة على خلاف المخدرات التقليدية، ولا يخفى ان لهذه الظاهرة تأثيرات اجتماعية وصحية الى جانب التأثيرات الامنية وبيان مدى مسؤولية المروجين عنها ومتعاطيها ومتداوليها والمتجرين بها غير واضحة ومن المسؤول الاساسي عن تفشي المخدرات الرقمية؟، وكيفية مواجهة هذه الآفة يجابهها صعوبات ومعوقات جمة نحاول تبيانها في هذا البحث.

مشكلة الدراسة:-

اهتمت الجهات المعنية والباحثين في هذا المجال في الاونة الاخيرة بموضوع المخدرات الرقمية اذ تم طرح العديد من التساؤلات منها: ما هي المخدرات الرقمية؟ وهل هي مخدرات واقعية ام مجرد ملفات صوتية؟ وماهي طريقة استخدامها وتعاطيها؟ وكذلك الاثار السلبية والمخاطر المحتملة للمخدرات الرقمية؟ وماهي الاشكاليات الجزائية التي تواجه تكييف المخدرات الرقمية؟

اهمية البحث

تتجلى اهمية هذه الدراسة في تبيان ماهية المخدرات الرقمية وبيان مخاطر استخدامها وكذلك التعرف على الاشكاليات القانونية التي تواجه تجريم وتكييف ظاهرة المخدرات الرقمية وموقف التشريع من تجريم المخدرات الرقمية.

منهجية البحث

نسعى في هذه الدراسة لاستخدام المنهج التحليلي الوصفي؛ حيث نركز على تحليل المعلومات والبيانات من المصادر والابحاث المنشورة بخصوص المخدرات الرقمية وكذلك الالتجاء الى المقارنة ان استوجب الامر بين التشريعات المختلفة والتي تعاطت هذا المجال.

هيكلية البحث:

ارتأينا ان نبحث في هذه الظاهرة ضمن هذا البحث وفقاً للتقسيم الاتي:-

المبحث الاول: التعريف بالمخدرات الرقمية

المطلب الاول: المقصود بالمخدرات الرقمية

المطلب الثاني: اثار المخدرات الرقمية واسباب انتشارها

المبحث الثاني: معوقات مكافحة للمخدرات الرقمية والية معالجتها

المطلب الاول: معوقات مكافحة المخدرات الرقمية

المطلب الثاني: الية مكافحة المخدرات الرقمية

المبحث الاول

التعريف بالمخدرات الرقمية

للتعريف بالمخدرات الرقمية لابد لنا التطرق الى المقصود بالمخدرات الرقمية واشكالها وبيان اثار هذا

النمط الحديث من المخدرات لذا سنقسم هذا المبحث الى مطلبين نتكلم فيهما تباعا كما يلي:

المطلب الاول

المقصود بالمخدرات الرقمية

الفرع الاول: تعريف المخدرات: المخدرات لغةً؛ هي إسم فاعل من خدر، وهو الضعف والكسل والفتور والاسترخاء. يقال تخدر العضو إذا استرخى، فلا يطبق الحركة[١]، وهي مادة تسبب فقدان الوعي بدرجات متفاوتة، كالحشيش والأفيون ، أو هي تغطية العقل لا مع الشدة المطربة لأنها من خصوصيات المسكر المائع[٢]، أو هي مواد تحتوي مكوناتها على عناصر من شأنها إذا استعملت بصورة متكررة أن تأخذ لها في جسم الإنسان مكانا، وأن تحدث في نفسيته وجسده تغيرات عضوية وفسيولوجية ونفسية، بحيث يعتمد ويعتاد عليها بصورة قهرية وإجبارية مما تؤدي إلى الإضرار بحالته الصحية والنفسية والاجتماعية، وهذا الضرر يلحق بالفرد نفسه وبأسرته والمجتمع الذي يعيش فيه كمدمن للمخدرات[٣].

وتأثير هذه المواد المخدرة يكون منها للأعصاب، طاردا للنوم، وهذه المواد إما أن تكون في صورة طبيعية (أي خام) أو مصنعة في العامل (تخليقية) وهي تستخدم بعدة طرق مثل الشم أو الشرب أو المضغ أو الأكل أو الحقن أو التدخين[٤].

الفرع الثاني:التعريف الاصطلاحي للمخدرات الرقمية: هي عبارة عن مقاطع نغمات يتم سماعها عبر سماعتين بكل من الأذنين، بحيث يتم بث ترددات معينة في الأذن اليمنى على سبيل المثال وترددات أقل في الأذن اليسرى. فالمخدرات الرقمية هي ذبذبات تنساب إلى المخ عبر الأذن على شكل نغمات تؤثر على الذبذبات الطبيعية للمخ مدخلة المتلقي إلى عالم أخر من الاسترخاء والهدوء إلى حد يصل لتأثير المهدئات الكيميائية.[٥]. وتتمثل المخدرات الرقمية بناء على اسمها في الرنين الأذني وذلك عن طريق سماع أصوات بكثافة ثابتة وترددات من أجل خداع الدماغ واستهداف نمط معين من النشاط الدماغي للوصول إلى إحساس معين يحاكي احد انواع المخدرات التقليدية(٦). كالانتشاء والهلوسة[٧]

اما بخصوص التعريف التشريعي القانوني للمخدرات الرقمية نصت المادة (١) اولاً من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة (٢٠١٧) [٨]، على تعريف المخدر بأنه: " كل مادة طبيعية أو تركيبة من المواد في (والثاني) و(الثالث) و(الرابع) الملحقة في هذا القانون ". ويلاحظ على هذا التعريف ما يأتي: – إن المشرع العراقي قد أخذ بالمفهوم الواسع المعنى المخدرات عندما أدخل المواد الطبيعية والصناعية التركيبية التي من شأنها إحداث تأثير المخدر ضمن نطاق التجريم إن المشرع العراقي قد حدد على سبيل الحصر المواد الطبيعية والكيمياوية

١-لسان العرب(٢٣١/٤)، تاج العروس(١٤٠/١١).
٢-جبيري ياسين، المخدرات الرقمية، بحث مقدم الى جامعة الامير عبدالقادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، ص٥٧٤.
٣ - علي سليم سلوى، الاسلام والمخدرات ، مكتبة وهبة للنشر، بدون سنة طبع، قاهرة، مصر، ص٢٢-٢٤
٤-سامي مصلح، رحلة في عالم المخدرات، دار البشير للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٦، ص٩.

١- موسوعة الادمان ٢٠١٦، بحث منشور على الموقع الالكتروني:https/www.addiction-wiki.com تاريخ الزيارة: ١٥/١١/٢٠٢٤: ساعة ٧:١٥ مساءً.
٢-الشريف بن محمد عبدالله، المخدرات الرقمية، مجلة النبراس، جامعة نايف للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية ٢٠١٦، ص٤
3-W. Kintsch, Comprehension: A paradigm for cognition. New York, Cambridge University Press, 1998.
٤- قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة (٢٠١٧).

(التركيبية) توصفها مخدرات وتخضع النطاق التحريم والمفهوم المخالف لهذا النص أن المواد الطبيعية والتركيبية التي تدرج في القوائم الملحقة بهذا القانون لا يمكن عدها من المخدرات وإن أحدثت تأثير ومفعول المخدر نفسه وكذلك تضمن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الأردني رقم (١١) لسنة (١٩٨٨)[٩] ،على نص مماثل حيث نصت المادة (٢) فقرة (٣) منه على أن المادة المخدرة كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول الملحقة بالقانون.... وكذلك الحال نجد قانون المخدرات المصري رقم (١٨٢) لسنة (١٩٦٠)[١٠] وقانون المخدرات

الكويتي رقم (٧٤) لسنة (١٩٨٣) وقانون المقادير المخدرة الدولة الإمارات المتحدة لسنة (١٩٧١) لم يطلق التجريم لكافة أنواع المخدرات واقتصر على إدخال المواد المدرجة حصراً تحت طائلة التحريم فقط في قوائم مرفقة بهذه القوانين(١١)

في حقيقة الامر وضع تعريف محدد للمخدرات الرقمية يجعل الامر محصورا بنمط معين من المخدرات الرقمية وهي نوع من الترددات الصوتية بينما نرى بان المخدرات الرقمية تشمل امور رقمية اخرى كالتصفح وبعض العاب الفديو كالبوبجي و روبلوكس حيث يدمن المستخدمون عليها بحيث يصل بهم الى حالة عدم الاستجابة مع المجتمع.

المطلب الثاني

اثار المخدرات الرقمية واسباب انتشارها

الفرع الاول: اثار المخدرات الرقمية:

اولاً: اثر المخدرات الرقمية على الفرد: لا تزال الدراسات العلمية للمخدرات الرقمية في بداياتها، وعليه لا يعرف لحد الآن حسب علمنا المفعول الحقيقي والمؤكد للمخدرات الرقمية، سواء كان ذلك على المستوى النفسي، أو الفسيولوجي العضوي، أو حتى الاجتماعي، لأن البحوث العلمية المتعلقة بظاهرة تعاطي المخدرات الرقمية لا زالت في بدايتها ولم تقدم لنا نتائج حدية قطعية حول المفعول الحقيقي المخدرات الرقمية، إلا أن المؤكد هو أن المخدرات الرقمية هي قبل كل شيء مشكلة من مشاكل الضبط الذاتي أو عدم القدرة على الضبط الذاتي تجاه بعض المغريات الحديثة، أو تجاه بعض الظواهر الاجتماعية المستحدثة، وهو الجانب الذي يجعل منها ظاهرة سلبية خطيرة خاصة من النواحي النفسية والاجتماعية حيث تلحق المخدرات الرقمية لمتعاطيها نفس الضرر التي تسببه المخدرات التقليدية التي تؤثر على ردة فعل الدماغ بخلق حالة من الاسترخاء أو القوة عند الإنسان بعدما تسبب في إفراز غير طبيعي للمادة المنشطة للمزاج، والتي قد تؤدي إلى تحطم الخلايا العصبية، والإصابة بالتشنجات أو الإعاقة العقلية، كما أنها تؤدى إلى الانعزال من عالم الواقع والسعي النشوة زائفة، وكذلك حدوث عطب بالجهاز السمعي، ولقد تنبهت كثير من الدول ومنها أمريكا حيث حذر المسؤولون في ولاية أوكلاهوما الأهالي من استماع أولادهم لهذا النوع من الموسيقى الذي يؤثر على قول

٥- قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الأردني رقم (١١) لسنة (١٩٨٨).
٦- قانون المخدرات المصري رقم (١٨٢) لسنة (١٩٦٠).
٤-م.م.نوال احمد سارو الخالدي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تعاطي المخدرات الرقمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة البعثات والعلاقات الثقافية، بدون سنة طبع ومكان نشر، ص٢٤٦.

أبنائهم وبناتهم ويدين بعض من استمعوا إلى هذه الموسيقى الغربية بأن تلك المقاطع ذات تأثير مؤكد لا يحتمل الشك، حيث ارتابوا في البداية، ولكن عند تجريبهم ثبتت الحقيقة لديهم، فمروا بأعراض من خدر في الجسم، ودوار في الرأس، ووصفوا حالتهم كما يصفها من يتعاطى المخدرات الحقيقية تماما، ومن جهة أخرى يوجد من يقلل من تأثير المخدرات الالكترونية على أدمغة المستمعين، حيث يبينون أن ذلك لا يتعدى عن أنها خدمة ووسيلة لبيع تلك الموسيقى وأن لها تأثيرات إيحائية نفسية فقط، إذ أن الإيحاءات النفسية قد تشوش على الدماغ، وأنه لا يتوفر دليل علمي قاطع حول مدى تأثير المخدرات الالكترونية على الإنسان، في حين ذهب آخرون إلى الجزم بأن تعاطي المخدرات الرقمية يؤدي إلى آثار سلبية للشخص الذي يعتاد عليها إذ يشعر الشخص الذي يستعملها بآلام مستمرة في الرأس والأذنين ويكون تأثيرها على الجسم مثل تأثير المخدرات التقليدية إذ يبدأ الشخص بمرور الزمن بالصراخ الإرادي ويصاب بتشنج العضلات، إضافة إلى إمكانية الإصابة بالإعاقة العقلية فضلا عن تأثيراتها النفسية إذ إن الأشخاص المدمنين يتعزلون العالم الخارجي[١٢] .

ثانياً: اثر المخدرات الرقمية على المجتمع: ني عن البيان أن من خلال تكنولوجيا الاتصالات المتطورة، صار نقل السلع سواء الفاسدة أو المفيدة سهل وفي لمح البصر، وقد يؤدي إلى نقل الوباء إلى المجتمع إذا لم يجد من يردعه، ويبقى دور الأسرة والجهات المعنية، والإعلام في توعية المجتمع، ومتابعة الدراسات العالمية حول أي خطر يحدث في أي دولة، لوضع الإجراءات الوقائية قبل أن تنتشر في المجتمع، والوقاية منها قبل أن تسدد ضرباتها لأطفالنا وشبابنا، فأسلحة الدمار في عصر التكنولوجيا تطورت واصبحت أشد فتكاً ودماراً بالفرد وفي الحقيقة فإن مشكلة المخدرات الرقمية" أنها تقلل دوافع فالرفض للمخدرات التقليدية، مما يجعل المتعاطي أكثر قابلية من غيره لتعاطي المخدرات الحقيقية في

حال عرضت عليه، فهي تجعل المتعاطي وغالباً ما يكون المراهق هو المستهدف في حالة إيحاء بتعاطي نوع من أنواع المخدرات فالدراسات والتقارير العالمية لم تستطع أن تدرج المخدرات الرقمية ضمن المخدرات الطبيعية أو المصنعة، ولكنها بينت خطورتها من حيث ترويجها للمخدرات، وتدخل الشخص المدمن لهذا النوع من الموسيقى في حالة نفسية ومزاجية أقرب إلى شخصية المتعاطي(١٣).

الفرع الثاني: اسباب انتشار المخدرات الرقمية:

الانتشار المقلق حيث يتزايد عدد المدمنين على المخدرات الرقمية والأغلب منهم من فئة الشباب إلى جانب الأطفال، فيذكر مدير أحد هذه المواقع الإلكترونية أن عدد المدمنين المسجلين في موقعه يصل إلى ١٠٠٠ آلاف مدمن من بينهم ألف طفل تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٤ سنة من محافظة بغداد لوحدها ثم وصل العدد إلى ٢٥٠٠٠ ألف لاحقا لقد أطلق هذا الانتشار مخاوفا لدي المتابعين في بعض مناطق مختلفة من العالم العربي، وأن القوانين العربية اليوم فيها عقوبات لتعاطي المخدرات التقليدية

١-د.احمد جلول، فوزت فرحات، المخدرات الرقمية، خطورتها وسبل الوقاية منها، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعة - جامعة الشهيد حمة الخضر - الوادي العدد ١ مجلد ٨ مارس ٢٠٢٠، ص٧٤.

١-د. عمر عبدالمجيد مصبح، الاشكالات الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية، مجلة القانون والمجتمع، جامعة ادرار، مجلد ٩، ٢٠١٧، ص٢٢٤.

المعروفة لكنه لم يعالج ما تجدد من أمور في مثل هذه الظاهرة لأنه من الطبيعي تعديل القانون ليتلائم مع الخطر المستحدث، وهذه التعديلات القانونية لا تتم إلا بعد أن يكون هناك رأي علمي ودقيق عن ماهية هذه المخدرات الرقمية؟ وهل تقع ضمن التوصيف القانوني المعتمد المخدرات؟ وفي ضوء ما تقدم وبرغم كل التقاطعات والاتفاقات حول هذه الظاهرة إلا أنها أخذة بالانتشار والتوسع عالمياً وعربياً ومحلياً، بسبب غياب الجهات الرقابية المتابعة والموجهة سلطوية وقضائيا، فضلا عن تأخر الوعي الثقافي الرقمي بالتعامل مع التقنية الجديدة لمصلحة الإنسان لا إلى ضرره، وكلما زاد الجهل تزداد هذه الظاهرة ازدياداً من شأنه تخريب العقول بعد تخريب الأنفس والقلوب وأصحابها الضائعين في لجة هذا الزحف الإلكتروني الرقمي المتوالد والمتناسل والذي ولد ونسي كيف يموت[١٤].

ومن اسباب انتشار هذه الافة ايضاً ضعف الوازع الديني والاخلاقي وغياب دور الاسرة والتربية الى جانب تقصير الاعلام اضافة الى الاسباب القانونية من حيث التجريم والعقاب وسهولة الوصول الى المبتغى من خلال سهولة توفر المواد الرقمية عبر الانترنت.

مع أن الموضوع تطرق له الغرب منذ ٢٠١٠ إلا أن التسليط الإعلامي الأخير جعل الحكومات تتابع هذه الظاهرة، ربما تكون السبب الأخطر لانتشارها أنها شرعية لا تخالف القانون وفق مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات وهذا صحيح ويعتبر الكثيرين أن الرادع القانوني لعدم تناول المخدرات أكبر من القصور النفسي أو الرادع الأخلاقي، ويزول هذا الرادع في حالة المخدرات الرقمية تكون عرضة أكبر للاستخدام خاصة مع رخصها وسهولة الحصول عليها بدون الحاجة للاختباء من العقاب القانوني.

المبحث الثاني

معوقات مكافحة للمخدرات الرقمية والية معالجتها

لمكافحة الافات المستحدثة بشكل عام والمخدرات الرقمية بشكل خاص وبالتحديد من الناحية القانونية لابد من مواجهة معوقات يصعب الية معالجتها لذا نخصص هذا المبحث لبيان تلك المعوقات ومن ثم تحديد الية معالجتها وكل ذلك في مطلبين تباعاً كالاتي:

المطلب الاول

معوقات مكافحة المخدرات الرقمية

الفرع الاول:

المعوقات التشريعية: بالنسبة للوضع القانوني لمروج ومدمن المخدرات الرقمية ونظرة القانون له وكيفية تكييف الجرم الذي يقترفه، فانه وفي غياب توصيف علمي محدد يوضح ويرفع اللبس عنها فانه لا يمكن تطبيق القانون بشأن مكافحة المخدرات الرقمية و تنظيم استعمالها والاتجار فيها، إضافة إلى وجود الركن الشرعي للجريمة وعدم التوسع في النص الجنائي فان هذا النوع من الإجرام يبقى بعيداً عن المتابعة الجزائية ما لم يستصدر نص واضح وصريح بهذا الصدد يجرم الترويج لها وتعاطيها وكذلك الاتجار بها، وإلى أن تصدر نصوص تنظم المخدرات الرقمية يبقى المروجون والمتعاطون لهذه العقاقير الحديثة

٢-خولة موسى عبدالله الهياس، استغلال وسائل تقنية المعلومات في ارتكاب جرائم المخدرات وخاصة الرقمية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، العدد٩، المجلد٢، ٢٠١٨، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، ص١٧٥.

بعيدا عن سلطة القانون، كما ويطرح أيضا إشكالية الإثبات ففي المخدرات السائدة هناك الإقرار أو التحليل المختبري أو عبر المضبوطات التي ترصد مع المتعاطي لها في أطار عام هو إما التعاطي أو المتاجرة أما في مسألة المخدرات الرقمية فالمسألة مغايرة تماما فعجز القانون واضح عن مواجهة المخدرات الرقمية أو محاكمة متعاطيها أو مروجيها، لأن تعاطي المخدرات عادة ما يكون عن طريق دخول تلك المواد للجسم إما عن طريق الفم أو الأنف أو الإبر لكننا اليوم أمام نوع جديد من المخدرات التي تؤثر سلبا على الجسم وتعرضه لمخاطر جمة قد تصل إلى الوفاة، ويطرح السؤال كيف للقاضي محاكمة متعاطي المخدرات الرقمية في ظل مبدأ عدم التوسع في تفسير النص الجزائي، ومبدأ لاجريمة ولاعقوبة الا بنص؟ فيطرح الأمر بشدة من أجل التعديل بما يتماشى والمستجدات الحالية، ففى حال تم ضبط مجموعة شباب تتعاطى المخدرات الرقمية دون سواها من المخدرات الكيميائية فلا مجال للحديث عن إثبات هذا الجرم في حقهم، حيث يشار إلى أن أقصى ما حدث في هذا الباب هو استصدار أمر قضائي بحضر المواقع التي تروج لتلك الموسيقى الرقمية، وما زال ينتظر المشرع الكثير في هذا الاتجاه(١٥).

الفرع الثاني: المعوقات الخاصة بالاثبات الجنائي والوصف القانوني: من الصعوبات والمعوقات التي تواجه مكافحة المخدرات الرقمية هي صعوبة اكتشافها واثباتها وكذلك الوصف القانوني الدقيق الذي ينطبق عليها يغية تكييفها من ناحية التجريم، وقبل كل هذا علينا ان نتسائل هل يمكن إطلاق مصطلح جريمة، على تعاطي المخدرات الرقمية عن طريق الاستماع للملفات الصوتية، وهل تندرج تحت صور جرائم المعلوماتية ؟ للإجابة على هذه التساؤلات يتعين علينا في هذا البحث أن تحدد التكييف القانوني للمخدرات الرقمية، واضعين في الاعتبار خلو التشريعات الجنائية في كل الدول من نص تجريمي لها، حيث حددت أغلب قوانين جرائم المعلوماتية الأفعال الجنائية المرتكبة عن طريق استخدام الإنترنت ورغم التوسع في تحديد هذه الأفعال من المشرع الجنائي، لا يكفي لتجريم العديد من الأفعال المستحدثة والتي ينطبق عليها وصف الجريمة دون خضوعها لنصوص التجريم، ومنها المخدرات الرقمية

موضوع البحث، فإذا كان أساس تجريم الجرائم المعلوماتية كشكل جديد من الإجرام أن التشريعات الجنائية السارية غير كافية للتصدي لها، مما دفع الدول إلى إصدار التشريعات الجنائية الخاصة، تأسيساً عليه، فإن المخدرات الرقمية، نوع جديد من السلوك اتخذ من الإنترنت أداة رئيسية لارتكابه عن طريق الاستماع للملفات الموسيقية، رغم الخلاف الدائر حولها، فإن كانت لا تندرج تحت التشريعات الجنائية الجرائم المعلوماتية، ورغم عدم وجود الدراسات العلمية حولها، فالوقاية خير من العلاج، وعلى المشرع الجنائي التصدي لها بسن التشريعات الجنائية الخاصة بتجريمها، هذا بالإضافة إلى أن تعاطي المخدرات التقليدية مجرم بالقوانين الجنائية ومحلها أشياء مادية ملموسة، وإن أردنا تطبيق هذه النصوص على المخدرات الرقمية، واجهتنا إشكاليات قانونية عديدة، تتعلق بالطبيعة الخاصة لها والوسائل المستخدمة في تعاطيها، والتي تتمثل في الاستماع

١- جبيري ياسين، المخدرات الرقمية، بحث مقدم الى جامعة الامير عبدالقادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، ص٥٩٧.

الموسيقى معينة، ولا يوجد تشريع يمنع ويجرم ذلك، الأمر الذي يستوجب على المشرع الجنائي ضرورة مواجهة ومكافحة المخدرات الرقمية باتخاذ الإجراءات الوقائية لمكافحتها من خلال من القوانين الجنائية الخاصة، ومن هذه الإشكاليات القانونية التي تواجه المشرع الجنائي وحتى بعد سن القوانين الخاصة، تتمثل في الإثبات، فهل تقبل الملفات الصوتية كدليل للإثبات مع عدم وجود النص على تجريمها ؟ كما ذكرنا هذا بالإضافة إلى الإحجام عن الإبلاغ عنها في الحالة التي يكتشف فيها المتعاطي للملفات الصوتية أنها لا تؤثر عليه نفس تأثير المخدرات التقليدية(١٦).

هذا في ما يخص المعوقات والصعوبات التي تواجه مكافحة آفة المخدرات الرقمية.

المطلب الثاني

اليات مكافحة المخدرات الرقمية

الفرع الاول: الآلية التشريعية في مكافحة المخدرات الرقمية: تطبيقاً لمبدا قانونية الجرائم والعقوبات أو ما يعرف بمبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) لا يمكن مسائلة متعاطي المخدرات الرقمية عن جريمة تعاطي المخدرات لعدم تجريم المشرع لفعل الاستماع لهذا النوع من الملفات الصوتية ذات التأثيرات الدماغية وكذلك لا يمكن مسائلة مروجي وبائعي هذه الملفات جنائياً للسبب ذاته، وكذلك لاي يمكن القاضي الجنائي اللجوء للقياس وتطبيق العقوبات المقررة في المخدرات على هذا النوع من المخدرات: لأن القاضي محكوم بهذا المبدأ والذي من النتائج المترتبة عليه هو تطبيق النصوص القانونية في الحدود التي رسمها المشرع وأن يمتنع عن كل ما من شأنه استحداث أو خلق جرائم أو عقوبات لم ينص عليها القانون(١٧).

فإذا ما أردنا تجريم فعل تعاطي المخدرات الرقمية يجب أن يكييف هذا القانون هذا الفعل بإضفاء الصفة غير المشروعة عليه، وهذا ما يعرف بالركن الشرعي للجريمة اي اضفاء صفة عدم مشروعية ترويج وتعاطي المخدرات الرقمية مع وجود قاعدة قانونية عقابية لذلك، وهذا ما لا تجده في ظاهرة تعاطي المخدرات الرقمية لحد الآن، وإذا كان فعل تعاطي وترويج المخدرات الرقمية لم يخضع تحت طائلة التحريم في القوانين العقابية، من خلال توفير الحماية لتجريم هذه الافعال والتي تشكل تهديداً واهداراً لهذه المصلحة الجديرة بالحماية اذ تؤثر المخدرات على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية لمتعاطيها كما وتؤدي الى زيادة نسبة البطاقة وتقليل نسبة الإنتاج ويساعد على التفكك الأسري، أما على المستوى الصحي للفرد يشابه تاثير المخدرات التقليدية الى حد ما، أما على مستوى الأمن الوطني، فإن المخدرات الرقمية قد تكون وسيلة تستعملها الدول المعادية كسلاح لا يقل فتكا وتدميراً عن اي سلاح اخر وقد تستعمل من قبل الدول المعادية كسلاح لكسر شوكة الشعوب وتهديد مقاومتها وتفتيت كيانها الداخلي ومن الأمثلة الشهيرة على استعمال المخدرات كسلاح ضد الشعوب هو ما قامت به اليابان عند غروها لصين قبل الحرب العالمية الثانية وكانت هذه الأخيرة تفوق في عدد سكانها سكان اليابان بخمسة أضعاف، إذ عمدت اليابان على إباحة بيع المخدرات وفتح المتاجر للبيع والتسويق وانتهى الأمر بإدمان

١-د.بلقيس عبدالرحمن حامد، المخدرات الرقمية حقيقتها واثارها، مجلة العدل، العدد٤٨، السنة١٩، ٢٠١٧، ص٩٢.

١-د. علي حسين خلف، د.سلطان عبدالقادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٢، ص٣٠-٣٦.

(١٣) مليون صيني على المخدرات عام (١٩٣٩) لذا نجد أن الدول عندما تلجأ إلى تجريم المخدرات والمؤثرات العقلية لأنها ترى فيها عدواً خطراً على الأمن العام لهذه الدول وأمنها الاجتماعي حتى أن بعض الدول عدت جرائم المخدرات والمؤثرات المقلية من جرائم الإرهاب كناية عن خطورة هذه الجرائم، في حين ذهبت بعض القوانين إلى مساواة جرائم المخدرات بأسلحة الدمار الشامل[١٨].

الفرع الثاني: المواجهة الامنية لمكافحة المخدرات الرقمية: يحاول مروجوا المخدرات الوصول إلى ضحاياهم عبر التسوق الإلكتروني، ويجد كثير من مروجي المخدرات ضالتهم في مواقع البيع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، وتتجلى مكامن القلق في أن المراهقين هدف تجارة المخدرات إلكترونيا، إذ من السهل التغرير بصغار السن واستدراجهم للوقوع في فخ المخدرات كل ذلك يجب ان تدفع الأجهزة الأمنية في الدولة للتصدي للترويج للمخدرات من خلال المواقع الإلكترونية، وفي هذا الصدد تمكنت شرطة حكومة دبي من إغلاق ٣٠ موقعاً يروج للمخدرات والسرقة منذ بداية العام ٢٠١٧م، وذلك عبر تسيير ١٢٧٩ دورية إلكترونية بإذن من السلطات المختصة، وتبين وجود مواقع إلكترونية مشبوهة تستقطب الأطفال صدار المن غير وجهات مزيفة تعلمهم كيفية القيام بجرائم السرقات وتعاطي المخدرات، وحذرت شرطة دبي من ترك الأمر لأطفالهم في مراكز الألعاب بلا مراقبة أو معرفة ماذا يشاهدون فهذا أمر بالغ الخطورة، وأضافت أنه من الضروري مراجعة الأسرة الهواتف أطفالها إذا كانوا يحملونها للتأكد مع من يتواصلون ومراقبة شبكة الأصدقاء بحسن أمني بمنع الأطفال من الوقوع في براثن تلك المواقع كما تمكنت شرطة حكومة رأس الخيمة من تشكيل فريق للدوريات الإلكترونية للعمل على متابعة ورصد المواقع التي تعمل على ترويج وبيع المواد المخدرة للشباب، واستطاع الفريق خلال النصف الأول من العام ٢٠١٧ من رصد وحظر أكثر من ٢٢ موقعاً إلكترونياً، وأيضاً حظر عدد من مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات الذكية التي تدار من خارج الدولة، حيث تم التنسيق مع إدارة السياسات والبرامج بهيئة تنظيم الاتصالات في الدولة ومخاطبتهم لحظر تلك المواقع التي تم رصدها، وتعمل تلك المواقع على الترويج وبيع المواد المخدرة، بل وتعمل على تعليم الشباب كيفية التعاطي والأساليب المختلفة التي يتبعها متعاطو المخدرات في التعامل مع أنواع معينة من المخدرات(١٩).

فمن الاجدر ان تقوم الحكومات بعد تشريع قوانين ونصوص لتجريم المخدرات الرقمية بالمتابعة الامنية من خلال وسائلها ومصادرها لحماية كيان الدولة ومجتمعاتها من التفكك هذا ولا ننسى دور وزارات التربية والتعليم العالي وكذلك هيئة الاعلام والاتصالات ودوائر الاوقاف في رص جهودها للحد من انتشار هذه الافات المستحدثة بما لها من دور بارز في مكافحتها ايضاً لا ننسى دور الاسر في متابعة ابنائها مراقبتهم عند استخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي.

١- م.م.نوال احمد سارو الخالدي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تعاطي المخدرات الرقمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة البعثات والعلاقات الثقافية، بدون سنة طبع ومكان نشر، ص٢٥٤.

١- خولة موسى عبدالله الهياس، مصدر سابق، ص١٧٦.

الخاتمة:

تمخضت عن دراستنا هذه مجموعة من النتائج والتوصيات والتي سنتطرق اليها تباعاً كالاتي:

اولاً: النتائج:

١- ان المخدرات الرقمية تشكل تحدياً جدياً وذلك لقلة وندرة الدراسات التي تتناولها والتي نحن بحاجة اليها خصوصاً من النواحي القانونية والفنية والطبية وبيان مدى تاثيراتها على الانسان ومن ثم معالجة اثارها وللحد منها.

٢- بالرغم من التسليم بوجود المخدرات الرقمية وتعريفها وبيان تاثيرها الا ان الاهتمام بها من قبل الحكومات والجهات ذات العلاقة دون المستوى مقارنة بالمخدرات التقليدية مع عدم وجود تعريف دقيق جامع ومانع لها.

٣-عدم وجود تشريع ونصوص قانونية يجرم تعاطي وترويج المخدرات الرقمية مما يزيد من مخاطر انتشارها وبالتالي التوجه اليها لتأمين عدم المعاقبة عليها من قبل الروجين والمتعاطين لعدم اضفاء الحماية القانونية.

٤-صعوبة تكييفها من الناحية القانونية ووضعها تحت طائلة التجريم وذلك لعدم وجود وصف طبي وقانوني دقيق لها.

ثانياً: التوصيات:

١-الاسراع بتشريع قانون خاص يجرم ترويج وتصنيع وتعاطي المخدرات الرقمية وتدوالها.

٢-تشكيل فرق امنية متخصصة ذو كفاءات فنية وتقنية لمواجهة المخدرات الرقمية بشكل خاص والجرائم الالكترونية بشكل عام.

٣-تفعيل دور الاعلام من خلال تقديم البرامج التثقيفية والتوعوية للحد من ظواهر المخدرات بشكل عام والمخدرات الرقمية بشكل خاص وبيان اثارها ومخاطرها.

٤-اعداد مناهج دراسية متخصصة في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية والمخدرات الرقمية وكيفية الوقاية منها ويدرس من مراحل الابتدائية الى المراحل الجامعية وايلاءها المكانة الخاصة في التربية والتعليم.

٥-التنسيق الدولي لمكافحة المخدرات الرقمية من خلال التوقيع على المعاهدات والمواثيق الدولية والاتفاقات بهذا الخصوص وزيادة التعاون الدولي.

٦-تفعيل دور الاسرة في متابعة اولادهم وحثهم ارشادهم حول كيفية استخدام وسائل الاتصالات ومدة استخدامها.

٧-القضاء على البطالة وتوفير العمل للطاقات الشبابية والعاطلين عن العمل لابعادهم عن البيئة الرقمية لحمايتهم من الوقوع في مخاطر المخدرات الرقمية.

المصادر

١

١-لسان العرب(٢٣١/٤)، تاج العروس(١٤٠/١١)

٢-جبيري ياسين، المخدرات الرقمية، بحث مقدم الى جامعة الامير عبدالقادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة..

٣-علي سليم سلوى، الاسلام والمخدرات ، مكتبة وهبة للنشر، بدون سنة طبع، قاهرة، مصر.

٤-سامي مصلح، رحلة في عالم المخدرات، دار البشير للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٦.

٥-موسوعة الادمان ٢٠١٦، بحث منشور على الموقع الالكتروني:-

https/www.addiction-wiki.comتاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١١/١٥: ساعة ٧:١٥ مساءً.

٦-الشريف بن محمد عبدالله، المخدرات الرقمية، مجلة النبراس، جامعة نايف للعلوم الامنية، المملكة العربية السعودية ٢٠١٦.

٧-W. Kintsch, Comprehension: A paradigm for cognition. New York, Cambridge University Press, 1998.

٨-) قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة (٢٠١٧)

) قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الأردني رقم (١١) لسنة (١٩٨٨)-

) قانون المخدرات المصري رقم (١٨٢) لسنة (١٩٦٠)-

٩-م.م.نوال احمد سارو الخالدي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تعاطي المخدرات الرقمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة البعثات والعلاقات الثقافية، بدون سنة طبع ومكان نشر.

١٠-د.احمد جلول، فوزت فرحات، المخدرات الرقمية، خطورتها وسبل الوقاية منها، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعة - جامعة الشهيد حمة الخضر - الوادي العدد ١ مجلد ٨ مارس ٢٠٢٠. .

١١-د. عمر عبدالمجيد مصبح، الاشكالات الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية، مجلة القانون والمجتمع، جامعة ادرار، مجلد ٩، ٢٠١٧..

١٢-خولة موسى عبدالله الهياس، استغلال وسائل تقنية المعلومات في ارتكاب جرائم المخدرات وخاصة الرقمية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، العدد٩، المجلد٢، ٢٠١٨، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب..

١٣-د.بلقيس عبدالرحمن حامد، المخدرات الرقمية حقيقتها واثارها، مجلة العدل، العدد٤٨، السنة١٩، ٢٠١٧. .

١٤-د. علي حسين خلف، د.سلطان عبدالقادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٢.